

**\* ما يجوز للإنسان فعله حال الصلاة ؟**

**(1) مسألة: عد الآي أو التسبيحات أو تكبيرات**

هل للإنسان أن يعد الآي يعني يعد الآيات أو يعد التسبيحات فيقول في الركوع: سبحان ربي العظيم ويعدها بأصبعه أو كان في صلاة الكسوف يكبر سبعاً في الركعة الأولى وخمساً في الركعة الثانية هل يعد بأصبعه أم لا؟

جاء في ذلك حديث أن النبي ﷺ ﴿كان يعد الآي في الصلاة﴾ ولكن هذا الحديث ضعيف ولا يصح في الباب عن النبي ﷺ فيه حديث

وأحسن شيء في الباب ما رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ ﴿كان يعقد التسبيح بيده﴾ وفي رواية ﴿بيمينه﴾ وهذا الحديث ضعيف فإن في سنده تفرد محمد بن قدامة ومحمد بن قدامة لا يصح تفرده في هذا

**فالذي يظهر:** أن أصح الروايات في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ ﴿كان يعقد التسبيح بيده﴾ فكونه كان في صلاة أو خارج

الصلاة كل ذلك يدل على الجواز وقد كان بعض السلف كأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وغيرهما كانوا لا يرون بأساً بعد الآي في الصلاة وهذا يدل على جوازه.

**ومما يدل على الجواز أيضاً:** ما رواه أهل السنن من حديث سليمان بن يسار أنه ﴿كان أمير مكة يصلي بنا، يقول: فحزرننا قيامه فركوعه قدر عشر

تسبيحات\_ ثم قال في آخر الحديث\_ قال أبو هريرة: إن هذا لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ﴾

**وجه الدلالة:** قوله ﴿فحزرننا﴾ وهذا الحزر لا يتأتى في الغالب إلا بمساعدة الأصابع وقال أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- ﴿وكان رسول الله ﷺ

يصلي في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ثلاثين آية﴾ وهذا لا يتأتى في الغالب إلا مع نوع حزر وعدّ **لا حرج إن شاء الله** أن يعد الإنسان بأصابعه أو بقلبه كل ذلك جائز

**(2) الفتح على الإمام**

**الفتح على الإمام:** مثلاً إذا ارتجَّ الإمام في القراءة أو غيره فإنه يفتح عليه

**الفتح على الإمام أنواع:**

❖ **الأول:** أن يفتح على إمامه في ركن سواء كان هذا الركن قولي أو فعلي

**قولي:** مثل الفاتحة فإذا أخطأ الإمام ولحن لحنًا يحيل المعنى في قراءة الفاتحة

1. **مذهب جماهير أهل العلم وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد:** يجب عليه أن يفتح على الإمام إذا كان ذلك ركنًا قوليًا

2. **خلافاً لأبي حنيفة:** لأنه لا يرى وجوب الفاتحة إلا في ركعتين فإذا كان قد قرأ في بعض ذلك فإنه يرى أن ذلك مباح

**الراجع أنه** إذا كان في الفاتحة فإنه يجب عليه أن يفتح على إمامه.

**فعلي:** أن يفتح على إمامه إذا ارتجَّ الإمام في ركن مثل أن يكون قام والواجب أن يجلس أو جلس والواجب أن يقوم فإن المسلم يجب عليه أن يبين على

إمامه لأجل ألا يختلف عليه في الصلاة لقوله ﷺ ﴿فلا تختلفوا عليه﴾ وهذا من الاختلاف حينما يعلمون أنه أخطأ ويطلب منهم المساعدة فيخطئ في

ذلك بعض الناس حينما لم يفتح على إمامه.

❖ الثاني: الفتح على الإمام في قراءة ليست واجبة مثل أن يقرأ بعد سورة الفاتحة سورة

1. الحنابلة والمالكية قالوا: إن الفتح على الإمام في غير الفاتحة من القراءة جائز

2. مذهب أبي حنيفة لأنه يرى أنه لا فرق بين الفاتحة وغيرها ومذهب الشافعي: إلى أن الفتح على الإمام إن كان في قراءة غير الفاتحة فإن ذلك مستحب

ولعل القول الثاني أقرب

الدليل: روى أهل السنن ﴿أن النبي ﷺ صلى فلما سلم قال للأبي بن كعب: أكنت صليت معنا؟ قال: نعم قال: فما منعك أن تفتح علي﴾ وهذا يدل على أنه ينبغي له أن يفتح عليه .

ولهذا جاء في الصحيحين من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: ﴿إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني﴾ وهذا يدل على الأمر ولا فرق بين أن يكون الفتح بالقراءة أو غيره ولكن الخلاف إنما هو بالاستحباب أو الوجوب

الراجح هو مذهب الشافعي إلى أن الفتح على الإمام في القراءة ليست واجبة أن ذلك مستحب لحديث ابن مسعود ﴿إنما أنا بشر...﴾

(3) قتل الحية والعقرب:

يجوز قتل الحية والعقرب في الصلاة

الدليل: جاء عند أهل السنن من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال: ﴿اقتلوا الأسودين في الصلاة﴾ الحديث إسناده جيد فإنه يرويه ضمضم بن جوس عن أبي هريرة وإسناده لا بأس به وقد صححه غير واحد من أهل العلم

الأسودين هما: الحية والعقرب

الفقهاء -رحمهم الله- قالوا وهو مذهب الحنابلة: إذا كانت هذه الحركة كثيرة من غير ضرورة ولا تفريق بينهما "يعني ما بين ركعة وركعة ثانية" فإنها مبطللة للصلاة ولو سهواً

قالوا: فإن أبطل الفعل عرفاً من غير ضرورة ولا تفريق؛ أن ذلك تبطل الصلاة ولو كان عن سهو

قولوا: لأن الرسول ﷺ يقول: ﴿إن في الصلاة لشغلاً﴾ كما في الصحيح من حديث ابن مسعود وقال: ﴿إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس﴾ والحركة الخارجة عن الصلاة هي من أفعال الناس وليست من العبادة فقالوا: إن ذلك مبطللة

الرجح والله أعلم أنه:

❖ الحالة الأولى: إن كان عن عمد؛ فإن الصلاة تبطل ولو كان يريد أن يقتل الحية والعقرب إذا كان ذلك طويلاً بحيث بدأ يلاحقها بحيث من رآه يظنه أنه خارج الصلاة؛ فإن صلاته باطلة لأنه فعل ذلك متعمداً.

❖ الحالة الثانية: أنه إذا فعل حركة بسيطة بحيث انحرف عن القبلة؛ فإن الصلاة باطلة لأنه فعل ذلك متعمداً وهو يعلم أنه في الصلاة.

❖ الحالة الثالثة: أن يفعل ذلك ساهياً وصورتها: فيما لو سلم الإمام ولم يكمل صلاته فتحرك المأموم فهذه الحركة ولو طال من غير ضرورة ومن غير تفريق؛ فإن الصلاة صحيحة خلافاً للحنابلة .

**ما يدل على ذلك:** ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عمران بن حصين في قصة ذي الخويصرة حينما قال: ﴿صلينا صلاة الظهر ثلاث ركعات ثم إن النبي ﷺ دخل في بيته ثم أخبر فخرج يجر إزاره ثم أكمل بهم ركعة﴾

**وجه الدلالة:** أن النبي ﷺ تحرك فخرج من المسجد ثم ذهب إلى بيته وقد حل بعض ثيابه ثم خرج فهذا كله حركة ويدل ذلك على أن هذه الحركة وإن كثرت؛ لكن هذه الإطالة لمصلحة الصلاة ولهذا كان الحديث لمصلحة الصلاة لا حرج كما في قصة أيضًا ذي اليمين فإن قال كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: ﴿أقصر الصلاة أم نسيت؟ قال: لم أنس ولم تقصر قال: بلى قد نسيت﴾ فهذا كلام لمصلحة الصلاة فلا حرج

❖ لكن إذا طال الفصل جدًا فإنه تبطل الصلاة بالبطلان هنا لأجل الإطالة الفصل لا لأجل الحركة .

**الحائلة يقولون:** البطلان لأجل الحركة وأما الإطالة فهي شيء آخر فهم يرون البطلان من وجهين: إن أطل الفصل أو طالت الحركة.

**والراجع** أن إطالة الحركة ولم يطل الفصل فلا حرج في ذلك إذا كان ذلك لمصلحة الصلاة كما في قصة ذي اليمين وكما في صحيح مسلم من حديث عمران بن حصين

❖ **مسألة:** ماذا يفعل المصلي إذا نابته شيء في صلاته؟

إذا ناب المصلي شيء في صلاته؛ فإنه إذا كان رجلًا فإنه يسبح وإذا كان امرأة فإنها تصفق لقوله ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﴿التسبيح للرجال والتصفيق للنساء﴾ وفي رواية: ﴿إذا نابكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال وتصفيق النساء﴾ وهذا يدل على أن المرأة إذا نابها شيء في صلاتها فإنها تصفق

**بعض الفقهاء كالحائلة قالوا:** تصفق بظهر كفها مع باطن الأخرى

**والراجع** أن ذلك كله جائز ولكنهم قالوا ذلك لأجل ألا يكون هناك فيه نوع من الطرب وغير ذلك .

**الراجع والله أعلم** جواز أن تصفق المرأة سواء بظهر كفها مع باطنه أو بكفها كما قال بعض الفقهاء أو بباطن راحتها بالراحة الأخرى كل ذلك جائز لأن "ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزل العموم في المقام" وهذا يدل على أن الفقهاء -رحمهم الله- كانوا يتورعون من إقدام النساء على مخالطة الرجال أو على الدخول في أتون مجالس الرجال وحتى لا يقع في ذلك إغراء وغير ذلك .

**قال بعض الفقهاء:** فإن سبحت إذا كان زوجها يصلي بها أو بعض محارمها يصلي بها وليس ثمة أجنبي فلو سبحت جائز ولكننا خاصة إذا لم يستطع المصلي أن يفقه شيئًا من صلاته فلو صفقت وهو لا يدري ربما قام وتصفق وربما جلس فلو قالت بعض الآيات مثلها مثل الرجل التي يستطيع أن يبين له ذلك فيقال ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: 43] فهذه آية فلا حرج

(4) **البصاق في الصلاة**

**البصاق في الصلاة على أنواع:**

❖ **الأول:** أن يبصق تلقاء وجهه وهو يصلي أو يبصق عن يمينه فإن ذلك محرم إذا كان في الصلاة

**الدليل:** قوله ﷺ ﴿إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق قبل وجهه إن الله قبل وجهه ما دام هو يصلي ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكًا ولكن عن

يساره أو تحت قدمه فيدفعها﴾ والحديث رواه البخاري من حديث أبي هريرة

ولهذا قال النبي ﷺ ﴿عندما رأى نخامة في قبلة المسجد فجعل يحكها ويقول: أوجب أحدكم أن يستقبل فيُتَنَجَّع في وجهه؟ فإن الله قَبِل وجه أحدكم إذا كان يصلي﴾ وفي حديث الحارث الأشعري أن النبي ﷺ قال: ﴿فإن الله قَبِل وجه أحدكم فإذا التفت فإن الله يلتفت عنه﴾ وهذا يدل على أنه إذا صلى العبد فإن الله يكون قَبِل وجهه وهذا إقبالاً من الله إقبالاً يليق بجلاله وعظمته

❖ الثاني: أن يتنقع عن يساره أو تحت قدمه فهذا إن كان يستطيع أن يتنقع بمنديل أو بثوب فإنه ينبغي له أن يصنع ذلك

الدليل: ما جاء في الصحيح أن النبي ﷺ قال: ﴿أو يصنع هكذا وبصق بثوبه ثم جعل يحكه بثوبيه﴾ وهذا يدل على أنه ينبغي أن يصنع ذلك .

﴿ إن كان لا يستطيع أن يتنقع بمنديل أو ثوب فيُنظر:

❖ أولاً: إذا كان في المسجد فإنه لا يجوز أن يبصق فيه :

الدليل: ما جاء في الصحيح البخاري من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: ﴿البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها﴾ وهذا يدل على أن البصاق في المسجد ولو دفنها بعد ذلك أن ذلك محرم.

وأما ما ذكره بعض الفقهاء كالقاضي عياض أن البصاق لا بأس به إذا كان يدفنها لأن البصاق خطيئة ودفنها حسنة.

ولكن الراجح هو:

مذهب عامة أهل العلم على أن البصاق في المسجد محرم سواء كان في قبلة المسجد أو في المسجد لقوله ﷺ ﴿إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن﴾ وقوله ﷺ في حديث أنس ﴿إن المساجد لم تُبَن لهذا إنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن﴾ وهذا يدل على وجوب تطهير المساجد وقد قالت عائشة: ﴿كان رسول الله ﷺ يأمر ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب﴾ والحديث عند أبي داود وإن كان بعض الفقهاء قد ضعفه فهذا يدل على أنه إذا كان في المسجد لا يجوز.

❖ ثانياً: إذا كان ليس في المسجد مثل أن يكون خارج المسجد

فإنه يبصق تحت قدمه أو عن يساره فيدفنها: لقوله ﷺ كما عند البخاري ﴿ولكن عن يساره تحت قدمها فيدفنها﴾

﴿ ماذا يصنع إذا ابتدرته النخامة في المسجد؟:

أما إن ابتدرته بحيث لا يستطيع أن يجد شيئاً يخرجها؛

بعض أهل العلم قال: إذا كان في المسجد تراب فدفنها لا حرج لتعارض أمرين : ما لتعارض ؟:

قالوا: لأنه لو ابتلعها بعدما خرجت عالماً ذاكرًا مختارًا بطلت صلاته لأن لها جرم فأصبحت مثل الأكل والشرب ولو بصق فدفن فإن هذه خطيئة

ولكن كفارتها دفنها ولعل هذا القول قوي وهو إذا كان في المساجد مثل الرمال وأما المساجد التي تكون فيها الفرشات فإنه يبصق بثوبه ولا يبصق في المسجد فإذا شق ذلك عليه فلا حرج أن يقطع صلاته إذا كانت لها جرم

(5) السترة في الصلاة

1. مذهب عامة الفقهاء وهو مذهب الأئمة الأربعة: يستحب للإنسان أن يجعل بين يديه مثل مؤخرة الرحل بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك

والواقع أن ليس في المسألة إجماع

2. خالف في ذلك أحمد في رواية وابن حبيب من المالكية والشوكاني وابن خزيمة فقالوا: بأن السترة واجبة

الذي يظهر والله أعلم أن السترة ليست بواجبة لأن السترة ليست لها علاقة بماهية الصلاة وإنما هي من مكملاتها

مما يدل على ذلك وهو أقوى دليل على عدم الوجوب: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث طلحة بن عبيد الله قال: ﴿كنا نصلي والداوب تمر بين

أيدينا فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: مثل مؤخرة الرجل تكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه﴾

وجه الدلالة: أن الصحابة كان المعتاد عندهم أن يصلوا من غير سترة والرسول ﷺ لم يأمرهم بذلك ولكنه قال: ﴿مثل مؤخرة الرجل تكون بين يدي

أحدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه﴾ ولهذا كان كل أمر يفعله الصحابة من غير نكير من النبي ﷺ يدل على الجواز وهذا يسميه علماء السنة التقريرية

فهذا يدل على أن الأمر ليس للوجوب وهذا هو الراجح

وأما حديث البخاري عند ابن عباس ﴿أقبلت على حمار أتان فمرت بين يدي الصف ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار﴾

وهذا من أقوى ما استدلل به بعض أهل العلم: على أن السترة ليست بواجبة لكن هذا ليس ظاهرًا في عدم ترك السترة لأنه كون يصلي إلى غير جدار

دليل على أنه ليس ثمة جدار ولكن ليس فيه ما يدل على السترة فإن النبي ﷺ كان من عادته إذا أراد أن يخرج فإنه يأخذ بالعنزة وقد روى البخاري

ومسلم من حديث ابن عمر أن ﷺ ﴿كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة فنوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه﴾ وهذا يدل على أنهم كانوا

يصنعون ذلك. يقول ابن عمر ﴿ومن ثم اتخذها الأمراء﴾ وهذا يدل على أن النبي ﷺ كونه لا يصلي إلى جدار ليس معناه أنه لا يصلي إلى سترة ولكن

حديث طلحة يدل على أن ذلك ليس على سبيل الوجوب

وأما الأحاديث الواردة في ذلك أن النبي ﷺ ﴿كان يصلي إلى غير شيء﴾ كما في حديث الفضل بن عباس فإن في سنده ضعف وإن حاول الشيخ أحمد

شاکر أن يحسنه في المسند ولكن الحديث ضعيف لأن في سنده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف ومدلس أيضًا وقد جاء أيضًا من حديث ابن عباس ﴿أن

النبي ﷺ صلى إلى غير شيء يستره﴾ وهذا أيضًا حديث ضعيف

الراجح أن السترة مستحبة لقوله ﷺ ﴿إذا صلى أحدكم إلى شيء فليصل إلى سترة وليدُنْ منها﴾ ولهذا يستحب للإنسان أن يدنو من السترة.

الدنو من السترة: هو أن يجعل بين موضع سجوده إلى السترة ممر شاة وهذا الأفضل

◀ أما مقدار ما يجعل من موضع قدميه إلى السترة فإن الأفضل أن يجعل ثلاثة أذرع

الدليل: ما جاء عند أهل السنن من حديث بلال أن ابن عمر سأل بلال ﴿كيف رأيت النبي ﷺ يصلي قال: بين العمودين تلقاء وجهه قال ابن عمر:

فنظرت فإذا موضع القدمين إلى الجدار ثلاثة أذرع﴾ فهذا يدل على أن ثلاثة أذرع هي الكافية.

الحنابلة يقولون: أن الإنسان إذا مر بين يديه فإنه يمنعه سواء وضع الإنسان سترة أو لم يضع سترة وهذا أقرب خلافاً لبعض أهل العلم

فإن بعض أهل العلم قالوا: إذا لم يضع سترة فلا يمنع أحدًا يمر بين يديه لأن النبي ﷺ قال: ﴿إذا صلى أحدكم إلى شيء فأراد أحد أن يمر بين يديه﴾

ولكن الذي يظهر والله أعلم أن هذا من بيان الحقوق وإلا فإن النبي ﷺ قال ﴿إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره وأراد أحد أن يمر بين يديه﴾

قال أهل العلم: فإن معنى ﴿وأراد أحد أن يمر بين يديه﴾ لبيان حقه وإلا فإن لم يضع فإن له أن يمنعه مقدار حريم القبلة ويكون حريم القبلة هو

مقدار ثلاثة أذرع وهذا أظهر خلافاً لابن القيم -رحمه الله- ولأن المنع لأجل ألا تبطل صلاته خاصة إذا كانت امرأة أو كلب

### ما هي السترة الأفضل؟

الأفضل أن تكون بمقدار ثلث ذراع وهي مثل مؤخرة الرحل فإن الرحل الذي يوضع على الجمل يكون في آخره خشبة قدرها النووي بثلث ذراع **استدل العلماء في ذلك** بما جاء في صحيح مسلم من حديث طلحة بن عبيد الله أن النبي ﷺ قال: ﴿مثل مؤخرة الرحل تكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه﴾ وهذا يدل على أن الأفضل أن تكون مثل مؤخرة الرحل فإن كانت طويلة لا حرج فإن النبي ﷺ: كان يأمر بالحربة فتوضع بين يديه.

**ذكر بعض الفقهاء:** أنه لا يستحب له أن ينصب لها نصباً بل يميل يميناً أو يساراً

**دليلهم:** استدلو بما جاء عند الإمام أحمد من حديث ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها أنه قال: ﴿ما رأيت رسول الله ﷺ صلى إلى شجرة ولا عمود ولا عود إلا فيجعل الشيء عن يساره أو عن يمينه ولا يصمد إليه صموداً﴾ وهذا الحديث قواه ابن تيمية واحتج به في اقتضاء الصراط المستقيم **والذي يظهر والله أعلم** أن الحديث ضعيف

**مما يدل على ضعفه أحاديث كثيرة منها:**

- حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ﴿إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً﴾ والحديث في سنده كلام طويل وهي مسألة الخط.
- أن النبي ﷺ قال: ﴿إذا صلى أحدكم إلى شيء فليصل إلى سترة وليدُنْ منها﴾ وهذا يدل على أن الإنسان إذا نصبها أو استقبلها لا حرج في ذلك.
- قصة عائشة - رضي الله عنها - كما في الصحيحين قالت: ﴿فاستقبل السرير وأنا معترضة بيني وبينه﴾ وهذا يدل على أن الرسول ﷺ لا بأس أن يستقبل الشيء والحديث الوارد في هذا حديث ضعيف كما ضعفه ابن القيم وغيره

**وعلى هذا فلا حرج** أن يستقبل القبلة أو أن يستقبل السترة ولا يجعلها عن يمينه ولا عن يساره

### ماذا يصنع من لم يجد سترة؟

إذا لم يجد سترة، فإنه يجعل كومة من الرمل مرتفعة يسيرة فإن ذلك أنفع أو يجعل مثلاً كوب أو برادة الماء

### هل يخط خطأ إذا لم يجد شيئاً من ذلك؟

**بعض الفقهاء وهو مذهب الحنابلة قال:** يخط خطأ

**الدليل:** استدلو بما جاء عند الإمام أحمد وغيره من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: ﴿إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد شيئاً فليصنع عصاً فإن لم يجد عصاً فليخطط خطاً ثم لا يضره ما مر بين يديه﴾ وهذا الحديث مداره على إسماعيل بن أمية يرويه عن أبي

عمرو ومحمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وقد ذكر الحافظ ابن حجر كما في البلوغ أن الإمام أحمد - رحمه الله - وابن معين يصححانه وقد شكك كثير من الباحثين في صحة هذا النقل وإن الإمام الشافعي وكذلك البغوي وكذلك ابن عيينة وابن الصلاح ضعفوا هذا

الحديث وجعله ابن الصلاح من أقسام المضطرب **والذي يظهر والله أعلم** أن الحديث ضعيف.

**بعضهم يقول:** يجعله على هيئة هلال لأن في بعض الرويات الراوي الذي ذكر هذا جعله على هيئة هلال

**والذي يظهر والله أعلم** أنه لا يلزم أن يجعله على هيئة هلال فلو جعل شيئاً كومة مرتفعة أو قلماً وضعه فإن ذلك ينفعه إن شاء الله أما الخط أو خط

الفرشة فإن هذا لا ينفع



★ مسألة هل يقطع صلاته شيء أم لا؟

وهذه المسألة من أشكال المسائل في الصلاة

❖ القول الأول:

ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي: إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء فإذا صلى إنسان ومر بين يديه رجل أو امرأة صغيرة أو كبيرة أو كلبًا أسودًا أو غيره أو حمار أو غيره، أن ذلك لا يقطع صلاته.

الخطابي قال في هذه المسألة: وعليه أكثر أهل العلم "يعني في أنه لا يقطع الصلاة شيء"

الترمذي قال: حينما ذكر حديث أبي ذر **﴿إذا صلى أحدكم إلى ستره فإنه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الأسود﴾** والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم فهذه من المسائل التي نقل بعضهم: أكثر أهل العلم على عدم القطع

الدليل: استدلوها بما جاء عند الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري ومن حديث علي أن النبي ﷺ قال **﴿لا يقطع الصلاة شيء وادرؤوا ما**

**استطعتم﴾** الحديث الوارد في هذا لا يصح مرفوعًا والصواب وقفه على أبي سعيد الخدري وأما الإيقاف فلا يصح وقد حاول الشيخ أحمد شاكِر في

جامع الترمذي في تحقيقه أن يحسن لرواية الباغندي ولكن الباغندي ليس من المعروفين في الحديث الأحاديث التي عليها المدار

فائدة.

لهذا ذكر الإمام ابن رجب في كتابه العظيم **"شرح العلل"** أن الاعتماد في الأحاديث إنما هي على الكتب المسندة المشهورة كالبخاري ومسلم وأحمد ومالك والدارمي وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه فهذا هي الكتب المعتمدة وكذلك أيضًا السنن الكبرى للبيهقي أما الاعتماد على فوائد تمام أو الديلمي أو الطبراني فإن الطبراني إنما وضع كتابه هذا لبيان الوهم فلهذا ينبغي أن نستفيد من كتاب الطبراني لبيان التفرد أو للمتابعات إذا كان أصله في السنن أو في الصحيحين أو في مسند الإمام أحمد

فالذي يظهر والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم أن حديث **﴿لا يقطع الصلاة شيء﴾** كلها ضعيفة لكن هو قول أبي سعيد الخدري

❖ القول الثاني

مذهب الحنابلة: لا يقطع الصلاة إلا الأسود البهيم

الدليل: استدلووا بحديث أبي داود فإنه **﴿يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الأسود﴾** قال الراوي عبد الله بن الصامت لأبي ذر ما بال الكلب الأسود من الأصفر؟ قال: الكلب الأسود شيطان.

سؤال:

الحنابلة يستدلون بهذا الحديث لماذا لم يقولوا: المرأة تقطع الصلاة والحمار؟

الجواب:

قالوا: لأن هذا نسخ

**فأما المرأة:** فلما جاء في الصحيحين من حديث عائشة أنها قالت: ﴿شبهتمونا بالخمير والكلاب والله لقد كنت مضطجعة على سرير ورسول الله ﷺ مستقبل السرير ويصلي إليه فتبدو لي الحاجة فأنسل من عند رجله﴾ يعني من عند رجلي السرير **فهذا جعل الحنابلة يقولون:** أن المرأة لا تقطع الصلاة.

**أما الحمار:** فلما جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس أنه قال: ﴿أقبلت على حمار أتان فمررت بين يدي الصف﴾ **فقال الحنابلة:** أن الحمار لا يقطع لهذا الحديث.

#### ❖ القول الثالث:

**مذهب ابن حزم ورواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية وهذا اختيار ابن باز وابن عثيمين:** وهو أن المرأة البالغة والحمار والكلب الأسود هو الذي يقطع الصلاة

#### ردهم على الحنابلة :

**النقطة الأولى:** استدلالهم بفعل عائشة - رضي الله عنها - فإن عائشة - رضي الله عنها - إنما صلى النبي ﷺ وجعل سترته السرير فإن الإنسان إذا صلى إلى السرير والإنسان أمامه فإنه يمر بعد السترة ولهذا قال ﷺ ﴿ثم لا يضرك ما بين يديه﴾ فعائشة مرت بين يدي النبي ﷺ لكن بينه وبينها السرير فبتالي لم تكن عائشة مارة..

**النقطة الثانية:** استدلالهم بحديث ابن عباس بأن الحمار لا يقطع الصلاة فإن ابن عباس إنما مر بين يدي الصف كما في الرواية وإلا فإن لو مر ابن عباس بين يدي رسول الله ﷺ وبين السترة لقلنا هكذا يقطع الصلاة لقول ابن عمر كما عند عبد الرزاق بسند حسن ﴿ستر الإمام ستره من خلفه﴾ وقد جاء مرفوعاً ولا يصح والصواب وقفه على ابن عمر . ولهذا ابن عباس مر بين يدي الصف وهذا لا يقطع الصلاة لأن مرور الإنسان أو المرأة والكلب والحمار بين يدي الصف ولكنه لم يمر بين يدي الإمام بينه وبين القبلة فإن صلاته صحيحة.

**الشيخ متوقف في هذه المسألة:** كنت في السابق أرجح حديث أبي ذر لكن يُشكل علي هذا ، هل هذا قطع يبطل به الصلاة أم لا؟ فكون يبطل الصلاة هو مشكل لأن الرسول ﷺ قال: ﴿ثم لا يضرك ما بين يديه﴾ وقال: ﴿إذا صلى أحدكم إلى شيء فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله﴾ فلم يفرق ﷺ بين امرأة وبين رجل فدل ذلك على أن القطع المقصود به قطع الكمال لا قطع الصحة.

#### ◀ مسألة:

لا حرج للإنسان أنه إذا مرّ بآية تسبيح سح وإذا مرّ بآية رحمة رحم أو ترحم وهذا إنما يكون ذلك في النافلة لما جاء في صحيح البخاري من حديث حذيفة - رضي الله عنه - وأما في الفرض فجائز ولماذا قلنا: جائز نقول: لأن كل ما ثبت في النفل جاز في الفرض إلا بدليل ومن الدليل الذي يمنع صلاة الإنسان في النفل قاعداً فإنها تصح أما في الفريضة فتبطل.

**وقولنا:** "الأصل الجواز" لقول النبي ﷺ ﴿صلوا كما رأيتموني أصلي﴾ فما ثبت عنه أنه فعله في النفل فإننا نصلي كما فعل ولا فرق في ذلك بين النافلة والفريضة هذا الذي يظهر والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم.

ولم نقل باستحباب ذلك لأن كون لم يفعل ذلك دل على أن الأفضل ألا يفعل في الفريضة فإن فعل في النافلة دل على جواز ذلك



## ✱ أركان الصلاة:

### ❖ أولاً: القيام

معنى القيام: أن الإنسان يقوم فلا يقول: "الله أكبر" تكبيرة الإحرام إلا حال قيامه فإن لم يقم حال تكبيرة الإحرام فإن صلاته لا تصح

### ✦ خطأ يقع فيه كثير من المصلين

أنه إذا جاء والإمام راكع تجده ينحني ثم يكبر فهذا خطأ ولا تصح صلاته لأن القيام مع القدرة وهو قادر فيجب عليه أن يقوم فيكبر ثم يركع فإن كبر مرة ثانية لتكبيرة الركوع فلا حرج وهو أفضل فيكون تكبيرة الإحرام لا بد منها فإن ركع بعد ذلك من غير تكبير لا حرج لدخول الواجب وهو تكبيرة الركوع مع الركن وهي تكبيرة الإحرام

الدليل على أن تكبيرة الإحرام ركن: ما جاء عند الترمذي وأحمد من حديث علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: ﴿مفتاح الصلاة الطهور تحريمها التكبير﴾

الدليل على أن القيام ركن: ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة المسيء في صلاته أنه قال: ﴿والله لا أحسن غير هذا فعلمني قال: إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر﴾ ﴿إذا قمت إلى الصلاة﴾ فهذا يدل على وجوب القيام وكذلك قوله تعالى ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]

من الأدلة أيضًا: ما جاء في صحيح البخاري من حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال في قصة الرجل الذي مر عليه النبي ﷺ وهو مريض قال: ﴿صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ﴾ وهذا يدل على أن الإنسان يفعل ما أوجب الله عليه على حسب القدرة لقوله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16].

✦ أما في النافلة فإنه يجوز لأن النبي ﷺ صلى قاعدًا ولهذا تقول عائشة عندما سئلت ﴿أصلى رسول الله ﷺ قاعدًا؟ قالت: نعم بعدما حَطَّمَهُ النَّاسُ﴾ وهذا في النافلة وأما في الفريضة فإنه لا يجوز إذا كان الإنسان قادرًا على القيام

### ❖ ثانياً الفاتحة

1. مذهب جماهير أهل العلم وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد: الفاتحة ركن في حق الإمام والمنفرد في كل ركعة لقوله ﷺ ﴿لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب﴾

ذهب أبو حنيفة إلى أنه يقرأ الفاتحة فيها مرتين وفي رواية عنه مرة

والراجح والله أعلم أنه يقرأها في كل ركعة لأن الركعة تسمى صلاة لأن صلاة الوتر تسمى صلاة فقوله ﴿لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب﴾ دل على أنها تقرأ في كل ركعة هذا في حق الإمام والمنفرد.

### ✦ قراءة الفاتحة في حق المأموم

اختلف العلماء في ذلك اختلافاً طويلاً ألفوا في ذلك كتباً تقول بعدم الوجوب وكتباً تقول بالوجوب الذي يظهر والله أعلم أن الأقرب هو:

**مذهب أحمد رواية وهو مذهب الشافعي وهو اختيار البخاري:** أن قراءة الفاتحة في حق المأموم واجبة تسقط مع العجز وعدم الإمكان.

**قولنا: واجبة:** لما روى زيد بن واقد عن مكحول عن محمود بن لبيد عن عبادة أن النبي ﷺ قال: ﴿لعلكم تقرأون خلف إمامكم قالوا: نعم قال: فلا تفعلوا إلا بأمر الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب﴾

**قولنا: عدم الإمكان:** لما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي بكرة -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ كان راکعاً فصلّى فجاء أبو بكرة فصلّى خلف الصف فرکع ثم مشى فقال له النبي ﷺ: زادك الله حرصاً ولا تعد

**وجه الدلالة:** أن أبا بكرة لم يقرأ الفاتحة وعدها النبي ﷺ ركعة فدل ذلك على أنها لو كانت ركناً لما عُدت ولهذا نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على أن من جاء والإمام راکع أنه إن رکع فقد أدرك تلك الركعة كما ذكر ذلك ابن رجب في فتح الباري وخالف في ذلك البخاري وابن خزيمة فرأيا أن ذلك لا يعد إدراكاً للركعة لأنه لم يقرأ الفاتحة وقد رد ابن رجب في هذا رداً قوياً وقال: إن هذا مخالف للإجماع كما ذكر ذلك أبو عمر ابن عبد البر وكذلك ابن رجب

فدل ذلك على أن القراءة في حق المأموم الفاتحة واجبة تسقط مع العجز وعدم الإمكان.

**قولنا: العجز: بحيث** لا يقرأ إلا بأن يرفع صوته ويؤدي من بجانبه فهذا نقول له: لا ترفع صوتك ولو لم تقرأ لأن رفع الصوت الذي يؤدي المصلين منهي عنه لما جاء عند الإمام أحمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد ﴿أن النبي ﷺ قال: أيها الناس كلکم يناجي ربه لا يؤدي بعضکم على بعض في القراءة﴾ فدل ذلك على أن المأموم لا ينبغي أن يرفع صوته بحيث يؤدي المصلين فإن قرأ الإمام؛ واستطاع المأموم أن يقرأ بينه وبين نفسه وإلا فإن قراءة الفاتحة تسقط في حقه لأن غاية ما يقال في ذلك أنها واجبة والواجب يسقط مع العجز وعدم الإمكان.

#### ❖ ثالثاً: الركوع

الركوع ركن من أركان الصلاة لقوله تعالى ﴿وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ﴾ [البقرة: 43]

ولقوله ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: ﴿ثم اركع حتى تطمئن راکعاً﴾

#### ❖ رابعاً: الطمأنينة

فإن الإنسان يجب عليه أن يطمئن في صلاته ومقدار الطمأنينة: أن يعود كل فقار إلى مكانه وأن يبقى مقدار ما يقول: "سبحان ربي الأعلى" في

السجود و"سبحان ربي العظيم" في الركوع هذا هو الواجب ومقدار: "ربنا ولك الحمد" في القيام بعد الرفع من الركوع. هذا هو الراجح أن

الطمأنينة ركن من أركان الصلاة خلافاً لبعض الحنفية

#### ❖ خامساً: الاعتدال من الركوع

**عامة أهل العلم يقولون:** إذا ركع ورفع من الركوع يجب عليه أن يعتدل أو في رواية ﴿حتى يطمئن قائماً﴾ ولا يجوز للإنسان أن يخل بهذا الركن

بعض المصلين -هداهم الله- إذا كان راکعاً فأراد أن يرفع فإنه يرفع إنحناءً يسيراً ثم يهوي ساجداً وهذا تبطل صلاته وهذا يصدق عليه قول حذيفة -

رضي الله عنه- كما عند البخاري ﴿منذ كم وأنت تصلي على هذا؟ قال: منذ كذا وكذا. قال: أنك لم تصل ولو مت مت على غير سنة أبي القاسم﴾